



بقلم
بندر الخيران

♦♦♦ الأمين العام ♦♦♦

للمنبر الديمقراطي الكويتي



الأزمة الخليجية

إلى أين؟

بقلم/ بندر الخيران

الأمين العام للمنبر الديمقراطي الكويتي

وضعت الأزمة الخليجية الراهنة دول منظومة مجلس التعاون الخليجي أمام تحديات كبيرة، تحديات تهدد مسيرتها المتعثرة أساسا، كما وضعت الكويت أمام تحد أكبر نحو رأب صدع الجدار الخليجي، وإنقاذ وحدة دوله ومنظومته من الانهيار والتفكك، في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة والجوار الإقليمي صراعات كبيرة، تداخلت فيها المصالح وتشابكت إلى مرحلة تصعب فيها الحلول ما لم تدرك هذه الدول أهمية الاستقرار في منطقة الخليج العربي خاصة، والشرق الأوسط عامة، من خلال وضع استراتيجيات تحفظ كياناتها، وتحترم حقوق الشعوب في المشاركة في اتخاذ القرار، وتحديد مصائرها.

ويبرز في سياق الأزمة الخليجية المساعي النبيلة والمبادرات والأدوار التي أقدم عليها - ولأزال - سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في محاولاته



الدؤوبة لاحتوائها منذ بداياتها، وهو الأمر الذي يتطلب دعماً محلياً وخليجياً وإقليمياً، بل ودولياً أيضاً، وهي محاولات ترمي لتهيئة أجواء التصالح، وتصحيح المسيرة.

وبلا شك أن هذه المسألة في سبيل إنجاحها تستلزم الوقوف الجدي على أسباب ومسببات الخلاف، وسبل المعالجة الناجعة بعيداً عن الترضيات، من خلال وضع أسس وضوابط تكفل استمرار واستقرار هذه المنظومة بما يحقق التطلعات التي تنتظرها شعوب المنطقة.

نقول:

لقد نجح مجلس التعاون الخليجي في صيف عام 1990 بتحقيق تضامنا مشهودا أثناء فترة احتلال الكويت على المستويين الرسمي والشعبي، عندما استضافت دوله الكويتيين، وقدموا لهم كافة أنواع المساعدات، وساهموا بفعالية لتحريرها من براثن القوات الغازية ضمن تحالف دولي واسع النطاق، وهو ما يجعلنا نتمسك بهذه المنظومة الخليجية وندفع نحو تطويرها وصولا إلى وحدة القرار الخليجي المأمول.

تحديات علينا مواجهتها

كشفت لنا الأزمة الخليجية - اليوم - عن الأدوار المتناقضة التي قامت بها بعض الحكومات في محاولة لبسط نفوذها، وتبني أطراف الصراع في عدد من الدول العربية والإقليمية تحت واجهات مختلفة ومتعددة، محدودة المصالح تحمل تحالفا ضيقا وآنيا.

وأمام مثل هذه الوضعية، فإن هناك تحديات لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزها أو القفز عليها إذا ما أردنا تفادي أية أزمة من المحتمل



أن تواجهها دول والخليج، ومن أبرز هذه التحديات:

أولا - تعامل العديد من الحكومات الخليجية مع الأحداث الإقليمية والعالمية من خلال زوايا محددة وضيقة، أفرزت اختلافا جليا بين المواقف، كانت لها آثارها المتشعبة، فبدلا من أن تتوحد الرؤى أصبحنا نعيش في أزمة صراع في الموقف، ولهذا فإن على الحكومات أن تمارس أدوارها بصورة إيجابية أكبر ضمن تنسيق مشترك بما يعزز الموقف الخليجي الخاص، واستقرار وأمن منطقة الشرق الوسط العام.

ثانيا - غياب المشاركة الشعبية في الإدارة العامة، وغياب الفكر التنموي، يضاف إليهما غياب التكامل الاقتصادي، ما يعني أن هناك اختلالا يعيق إنجاز أي مشروع بأطره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، المشتركة والشاملة، وهذا يتطلب فتح آفاق واسعة لإعطاء الشعوب دورا محوريا بإدارة أوطانها بما يخدم تطورها واستقرارها لمستقبلها وحاضرها المشترك.

ثالثا - لم تستطع منظومة مجلس التعاون الخليجي تأمين وتوفير رؤية استراتيجية عامة تجمع عليها دوله بما يتيح ويسمح لاستقرار المنطقة في ظل التطورات الحاصلة في العالم، حيث فشلت في خلق أرضية مناسبة متوافق عليها وبيئة حاضنة لتحقيق مثلث الاستقرار والأمن والتطور. فعلى الرغم من طرح مشاريع معلنة طموحة، إلا أنه تمت مواجهتها بمعارك صدامية متناقضة المصالح والاتجاهات تعيق وتحد من تحقيق الهدف المعلن، ما يستلزم مراجعة جديده للقرارات السابقة، وتقديم حلول لـ «مشروع سياسي» بدلا من «عسكري» منهك للجميع، والذي بالتأكيد سيتسبب بخسائر جسيمة، بشرية ومادية، على حساب شعوب المنطقة.

رابعا - ضرورة العمل على إيقاف الصراعات المذهبية والطائفية، وعدم السماح للقوى الطائفية بتوتير العلاقات المشتركة بين الشعوب، وعدم



استخدام الشحن الطائفي والعرقي لتجيش التأييد للمشاريع الصدامية، وضرورة تبني ودعم كافة برامج الإصلاح الوطني التي طالبت بها الشعوب دون تشويه وتزييف مقاصده الوطنية.

وأمام هذه التحديات، وغيرها، نكرر تأكيدنا على أهمية التزامنا نحن في الكويت والوقوف مع المشروع التصالحي الذي يحمله سمو أمير البلاد، ودعمه، الذي نأمل أن يكون طوق النجاة من هذه الأزمة بما يحافظ على منظومة مجلس التعاون الخليجي، ونتمنى صادقين أن تكون روح المسؤولية بين كافة الأطراف مرتفعة لتفكيك حالة التأزم والمقاطعة.

غياب وقصور

إن مسألة اصلاح ذات البين لدول الخليج العربي وهو تحد شائك ومعقد، ويحتاج إلى إحساس عال بالمسؤولية الإقليمية نحو دعم التلاحم والوحدة الخليجية، ويرجع السبب في ذلك - بتقديرنا - إلى حجم التدخلات والممارسات والسياسات المتناقضة التي تمارسها بعض دوله دون أي رادع أخلاقي وقيمي لحدود احترام السيادة والشأن إزاء الآخرين فقط، كما يتمثل أيضا بشكل التنافس الذي تمارسه العديد من الدول والحكومات الخليجية، وطبيعته، من خلال بيئات الصراع المحتدم بالوطن العربي.

ولذلك فإن المفترض من الحكومات الخليجية أن تدرك أن استغلال عامل الفوضى والتنازع بين فرق وأطياف الصراع في الدول المنهارة إداريا ونظاميا سيعود عليها، وعلى المنطقة، بالضرر الكبير المدمر، ذلك لأنه لا يستند على مبادئ سياسية مقبولة كمناصرة شعب من احتلال مثلما هو الحال في فلسطين المحتلة، أو كما حدث في الكويت عام 1990 والعديد من الدول العربية إبان فترة الاستعمار الأجنبي، والذي كانت نتائجه التقدير لهذا



الدور والتضامن معه.

أما مسألة مناصرة فئة وفصيل على حساب آخر فهو تدخل مباشر وغير مشروع بالشئون الداخلية للشعوب، ولا يمكن الإجماع على قبوله، ما سيفرز مليشيات متحالفة سواء مع هذه الدولة وتلك، وسيشكل إرباكا وخصومة بين الدول المتدخلة كما هو حاصل الآن في الأزمة الخليجية، ومن هنا نجد الحجج والانتهاكات متعاكسة، وتكاد تكون هذه الممارسة من قبل جميع الدول المتخاصمة.

نعم ندرك بأن هناك دولا تصدرت هذا الدور بشكل عاد بالضرر على كل الأطراف، سواء من الدول الشقيقة أو الشعوب المتدخل في شؤونها وبدعم من القوى المتقاتلة في دول الصراع التي تعاني من الاقتتال الدموي المخيف والمرعب، والذي شارك في تفاقم أزمات الصراع وانحراف مسارها وتشعب وتعدد أهدافها، حتى أصبح المشهد معقدا يصعب إصلاحه وتقويمه دون التراجع ورفع يد التدخل الخارجي من كافة الأطراف.

إن غياب المبادئ العامة والضوابط الملزمة لمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي، وغياب الإدارة الجادة في بناء منظومة خليجية قوية ومنضبطة لتمارس دورها في حماية التنمية وتطورها أدى لمثل هذا الأمر الذي نعيشه اليوم، كما أن الاهتمام بالجانب والشأن الأمني العام، وهو بلا شك مهم، لكنه يجب أن يكون موجها لبناء هذه المنظومة لا بعثرتها أو استخدامها في الحد وتقليص الحريات العامة التي تنشدتبحث عنها شعوبنا.

وتجدر الإشارة في سياق الأزمة الخليجية عن اختفاء دور الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وأمينها العام، وهو أمر بات غير مقبولا على الإطلاق، وأصبح محل استياء وتعليق لدى مواطني المجلس والمراقبين الدوليين، والذي يؤكد على ضعف بناء المنظومة بالشكل الآمن والفاعل.



والتساؤل المشروع في هذه اللحظة:

ما هو المطلوب حتى تنجح المساعي الجادة لحل الأزمة الراهنة والقضاء عليها ؟

خطوات النجاح

يتطلب حل أزمة الخليج الراهنة وإنجاح مساع السلام، والوصول إلى الحل الأمثل، جملة من المواقف من قبل الدول المعنية، تتمثل في:

أولا - إدراك أن سياسة عدم احترام سيادة الدول الأخرى، والتدخل في شؤونها الداخلية، أمر يجب تجنبه والابتعاد عنه، وأن تلغى مثل هذه السلوكيات من نهج بعض الحكومات وفكرها، من خلال احترام قوانين وأعراف دول المنظومة.

ثانيا - أهمية وضع ضوابط لمنظومة مجلس التعاون الخليجي تكفل وتمنع أية ممارسات خاطئة من قبل أعضائها.

ثالثا - على دول مجلس التعاون الخليجي أن تدرك أن قوتها يكمن في وحدتها، وتنامي تعاونها، وتطور مواردها وتنوعه المتسق مع بعضها البعض وعلى كافة الأصعدة والمستويات الداخلية والخارجية.

رابعا - أن تعي هذه الدول أن تطور الشعوب أمر حتمي وقادم ينبغي التعامل معه بروح إيجابية لا سلبية، والسماح للشعوب قاطبة بالمشاركة الفاعلة في الإدارة نحو أداء أدوارها المناطة بها، بما يكفل استقرار الدول وتقدمها.

خامسا - يجب على الشعوب الابتعاد عن أسلوب مجاملة حكوماتها في



ما يتعلق بوحدتها وتعاونها ومصيرها المشترك، كما عليها الارتقاء بأسلوب نقدها البناء وتقويم الخلل ورأب الصدع، وألا تساهم بأي شكل من الأشكال بمخاصمة شعوب الخليج وإثارة الخلاف وسبل التآزيم، فالحكومات وشخصياتها متغيرة والشعوب باقية، ولذلك عليها حث الحكومات على القرار الصحيح والراجح ، والدفع به.

سادسا - أن تعي الحكومات مدى سلبية الحرب الإعلامية، والعمل على وقف تصعيد الإعلام الرسمي بين الدول، والابتعاد عن الإساءة لشعوب المنطقة وخصوصياتها.

كلمة أخيرة

إن تجارب وتطور دول العالم وشعوبها يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، وعلى الحكومات الخليجية أن تعي أن بقائها وديمومة الأوطان ورفاهية الشعوب سيكون قائما على «الوحدة»، والاستفادة ما أمكن من الملاءة المالية المتوافرة حاليا، من خلال نمط يضمن الاستدامة والتقدم في ظل أجواء الاحتدام والتآزم الإقليمي والعالمي، ما يتطلب خلق أرضية وبيئة لتهدئة آمنة تكون محصلتها النهائية مصلحة جدية وتعاون اقتصادي مثمر تشترك به دول المنظومة الخليجية دون تجاهل لدول الجوار الإقليمي ليكون مانعا لقوى الشر والتطرف والإرهاب التي تتكسب من وراء إثارة الفتق والصراعات الطائفية والمذهبية والقومية الساذجة، والتي لن تعود - بأي حال من الأحوال - بالمكاسب والأمن على دول الخليج وشعبه الواحد.

ولذلك فإن المنبر الديمقراطي الكويتي يرى أهمية استغلال الثروات النفطية في تحقيق التنمية المستدامة لا أن تستغل لتوسيع دائرة النفوذ عبر حملات تززع استقرار المنطقة، ويرى أيضا أن المعضلة الأساسية التي



فجرت الأزمة الحالية تكمن في طريقة بناء منظومة دول مجلس التعاون الخليجي الخاصة التي يجب أن تكون قائمة على أساس الحفاظ على كيانات الدول وأنظمتها.